.

السياسة الخارجية الصينية تجاه منطقة الخليج العربي وأفاقها المستقبلية

أ.م.د خالد موسى جواد
faisal.sh@ihcoedu.uobaghdad.edu.iq

أ.م فيصل شلال عباس
Khalid.m.j@ihcoedu.uobaghdad.edu.iq

كلية التربية للعلوم الصرفة – ابن الهيثم جامعة بغداد

الملخص:

تأتي السياسة الخارجية الصينية النشطة تجاه منطقة الخليج العربي في السنوات القليلة الماضية في ضوء تنامي الأهمية الجيوسياسية لمنطقة الخليج العربي نتيجة تراجع الدور الأمريكي في المنطقة من جهة ، وانتهاج دول الخليج العربي سياسة جديدة قوامها تنويع شركاتها الخارجية من جهة أخرى ، والمساعي الصينية لتعظيم مكانتها الدولية وتحقيق مصالحها الاقتصادية من جهة ثالثة ، في ضوء هذه المتغيرات شهدت العلاقات الصينية– الخليجية تطوراً كبيراً في المجالات السياسية والاقتصادية والعسكرية ، لا سيما بعد أن أيقنت الصين أن الحفاظ على مصالحها يتطلب المزيد من الانخراط والاشتباك مع القضايا والملفات السياسية الحيوية التي تؤثر بشكل أو بآخر في إعادة رسم خريطة التحالفات والمصالح في المنطقة ، وعلى الرغم من جملة التحديات التي تواجه الدور الصيني في منطقة الخليج العربي من المرجح استمرار نمو هذا الدور بشكل متصاعد في المستقبل .

الكلمات المفتاحية:السياسة الخارجية،الدور الصيني ،المكانة الدولية، المصالح الاقتصادية،الخليج العربي.

تاريخ الاستلام : 7/7/ ٢٠٢٤	تاريخ القبول: 9/24/ ٢٠٢٤	تاريخ النشر: ١/١٢/ ٢٠٢٤

Chinese foreign policy towards the Arabian Gulf region and its future prospects

Assistant Prof Dr. Khaled Musa Jawad
Khalid.m.j@ihcoedu.uobaghdad.edu.iq
Assistant. Prof Faisal Shalal Abbas
faisal.sh@ihcoedu.uobaghdad.edu.iq
College of Education for Pure Sciences - Ibn Al-Haytham, University of Baghdad

Abstract

The active Chinese foreign policy towards the Arabian Gulf region in the past few years comes in light of the growing geopolitical importance of the Arabian Gulf region as a result of the decline of the American role in the region on the one hand, and the Arab Gulf states adopting a new policy based on diversifying their foreign companies on the other hand, and Chinese efforts to maximize its international position and achieve. On the other hand, in light of these changes, Chinese-Gulf relations witnessed significant development in the political, economic, and military fields, especially after China realized that preserving its interests required more engagement and engagement with the vital political issues and files that, in one way or another, affect the return of Drawing a map of alliances and interests in the region, and despite the number of challenges facing the Chinese role in the Arabian Gulf region, this role is likely to continue to grow exponentially in the future.

Keywords: Keywords: politics, Chinese role, international standing, economic advice, the Arabian Gulf.

المقدمة:

شهدت السياسة الخارجية الصينية متغيرات عديدة ساهمت في إعادة صياغة تحركاتها اتجاه العديد من المناطق في العالم ، لا سيما المناطق الحيوية، وقد جاءت هذه التحركات في سياق تدعيم قوتها الذاتية بما يسهم في تنشيط دورها العالمي على المستويات المختلفة، لا سيما في ظل التحولات والتطورات التي تشهدها البيئة الدولية، كتراجع الهيمنة الأمريكية على العالم ونمو مستوى القوة للعديد من القوى الدولية الصاعدة الساعية لبناء عالم متعدد الأقطاب ، و طرح المشروع العالمي الصيني " الحزام والطريق" ، من هنا جاء التوجه الصيني نحو تعزيز علاقات التعاون والشراكة مع دول مجلس التعاون الخليجي، و أمام التحولات التي شهدتها السياسة الخارجية الصينية الجديدة أبدت دول مجلس التعاون الخليجي درجة كبيرة من المرونة و القدرة على التأقلم مع هذه التحولات، هادفة من وراء ذلك إلى تعظيم أوراقها المختلفة، وتنويع شراكاتها الخارجية، ومحاولة تخفيف حالة الاعتمادية على حلفائها التقليديين. وقد احتلت الصين موقعاً مهماً في هذا السياق، حيث شهدت العلاقات بين الجانبين تطوراً مهما خلال السنوات الأخيرة ، لا سيما عقب القمة الصينة – الخليجية عام ٢٠٢٢، في ضوء ذلك يتناول هذا البحث السياسة الخارجية الصينية اتجاه منطقة الخليج العربي ، بكل ما تحمله من ركائز وأبعاد ، فضلاً عن استشراق مستقبل الدور الصيني في هذه المنطقة الحيوية من العالم .

أهمية البحث:

تكمن أهمية هذا البحث في تسليط الضوء على السياسة الخارجية لجمهورية الصين الشعبية اتجاه منطقة الخليج العربي التي تعد من أهم المناطق الاستراتيجية في العالم ، هذه السياسة التي اتصفت بالنشاط خلال السنوات السابقة في اطار السعي الصيني إلى بناء عالم متعدد الأقطاب ينهي هيمنة القطب الواحد على النظام الدولي الراهن ، وبالتالي فإن طبيعة الدور الصيني في منطقة الخليج العربي ومستقبله سيكون له تداعيات ليس على مستوى المنطقة فقط وإنما على مستوى العالم ، وانطلاقاً من هذه الأهمية جاء اختيار الموضوع.

اشكالية البحث:

تتمتع منطقة الخليج العربي بأهمية جيوسياسية كبيرة جعلتها موضع للتنافس والصراع ما بين القوى الإقليمية والدولية بفعل التحولات العالمية بأشكالها الزمانية والتاريخية، وفي هذا سياق هذا التنافس الدولي على منطقة الخليج العربي ، جاءت التحركات الاستراتيجية الصينية مدفوعة بتطلعات جيوسياسية بتحقيق جملة من الأهداف على مستويات مختلفة ، انطلاقاً من ذلك فإن اشكالية هذا البحث تكمن في

توضيح طبيعة السياسة الخارجية الصينية اتجاه منطقة الخليج العربي ، من خلال الاجابة على الأسئلة الأتية:

١. ماهي دوافع الصين لانتهاج سياسة خارجية نشطة اتجاه دول الخليج العربي؟
٢. ما هي حدود الدور الصيني و أبعاده السياسية والاقتصادية و الأمنية – العسكرية في منطقة الخليج العربي؟
٣. هل سوف تنجح الصين بزيادة نفوذها ودورها في منطقة الخليج العربي في ظل النفوذ العسكري والسياسي الكبير للولايات المتحدة الأمريكية في هذه المنطقة الحيوية؟

فرضية البحث:

ينطلق البحث من فرضية رئيسية مفادها أن الصين تسعى لزيادة مكانتها على الساحة الدولية وبناء عالم متعدد الأقطاب تكون هي أحد أقطابه الأهم ، ولتحقيق هذا الهدف لا بد لها من تعزيز دورها في أكثر المناطق حيوية بالنسبة لها ولغيرها من القوى الكبرى ، ومن هذا المنطلق تسعى لتعزيز التعاون والشراكة مع دول الخليج العربي ، ومن المتوقع أن ينمو هذا الدور مستقبلاً .

منهجية البحث:

تم استخدام المنهجين الوصفي و التحليلي في هذا البحث كونها المنهجين الأكثر قدرة على مساعدة الباحث في دراسة طبيعة السياسة الخارجية الصينية اتجاه منطقة الخليج العربي و توصيف أبعادها المختلفة سياسياً واقتصادياً وعسكرياً ، ومن ثم تحليل هذه السياسة ومسار تطورها خلال السنوات الماضية لا سيما بعد العام ٢٠٢٢، وهي المرحلة التي شهدت نشاطاً ملحوظاً للسياسة الخارجية الصينية ، وهو ما سوف يمكننا بطبيعة الحال من استشراق مستقبل الدور الصيني وحدوده في منطقة الخليج العربي بالاعتماد على هذين المنهجين .

المبحث الأول : الأهمية الجيوسياسية لمنطقة الخليج العربي:

أولاً : الأهمية الجغرافية:

يقع الخليج العربي ، جنوب قارة آسيا بين شبه الجزيرة العربية غرباً، وايران شرقاً، ومضيق هرمز وخليج عمان جنوباً، والعراق شمالاً، وهو على شكل ذراع بحري يتكون من منطقتين متصلين اقتصادياً وسياسياً وطبيعياً، هما منطقة اليابسة المعبر عنها بدول مجلس التعاون الخليجي وتبلغ مساحتها (٢,٤٧٦,٠٠٠ كم مربع) ، وتضم سلطنة عمان، ودولة الإمارات العربية المتحدة، والمملكة العربية السعودية، والكويت، وقطر، ومملكة البحرين ، بالإضافة إلى إيران التي تقع على الضفة الشرقية من

الخليج ،أما المنطقة المائية الممثلة بالسطح المائي المسمى الخليج العربي فيغطي مساحة مقدارها(١٤٨,٢٨كم مربع) (نوفل ١٩٦١ ، ١٥).

وتستأثر منطقة الخليج العربي بأهمية جغرافية كبيرة ، حيث تتوسط قارات العالم القديم وتشكل همزة وصل بين الشرق والغرب ، كما أنها تحتوي على أهم المضايق الدولية التي تتحكم بتجارة النفط ، كمضيق هرمز الذي يربط الخليج العربي بخليج عمان والمحيط الهندي ، ومضيق باب المندب الذي يربط البحر الأحمر بخليج عدن وبحر العرب ، ويعتبر مضيق هرمز، أحد أهم المضائق العالمية باعتباره عنق الزجاجة في مدخل الخليج العربي الذي يتحكم بطرق التجارة من وإلى منطقة الخليج.(حلمي١٩٨٣، ٢).

ونظراً لهذه الأهمية الاستراتيجية يعد الخليج العربي وحتى الوقت الحاضر من أهم مناطق الجيوسياسية في العالم وهذا ما يفسر انتشار القواعد العسكرية للعديد من الدول الكبرى في محيطه (القاسمي ٢٠٠٠، ١٢٦).

حيث أثار موقع الخليج العربي وأهميته على الدوام شهية القوى الدولية الساعية للهيمنة على خيرات هذه المنطقة. وتُثبت الكتابات التاريخية والسياسية، ومذكرات الرحالة الأجانب ويومياتهم، درجة الاهتمام التي حظيت بها منطقة الخليج في جدلية النفوذ والصراع على أراضيه وثرواته الوطنية.(مالكي ٢٠٢٢) .

وفي هذا السياق تعرضت منطقة الخليج إلى الغزو الاستعماري خاصة من الدول الأوروبية الكبرى، التي حرصت على أن يكون لها نفوذ وموطئ قدم في هذه المنطقة (الشعيلي ٢٠١٥) .

ثانياً : الأهمية الاستراتيجية:

تحظى منطقة الخليج العربي بأهمية استراتيجية كبيرة نظراً لموقعها الجغرافي وأهمية هذا الموقع في الصراعات الجيوسياسية بين القوى العظمى ، لا سيما في ظل متغيرات الصراع والتوازن الدولي، وقد زادت الأهمية الاستراتيجية لمنطقة الخليج العربي وسواحلها بعد اكتشاف النفط والغاز الطبيعي بكميات هائلة في مطلع القرن العشرين (هاشم ٢٠١٨، ٣٧).

هذه الأهمية جعلت منطقة الخليج من أكثر مناطق العالم تأثراً بالمتغيرات السياسية والاقتصادية العالمية، حيث اعتبرت منطقة الخليج العربي من الناحية الجغرافية مفصلاً استراتيجياً في علاقات الصراع بين الشرق والغرب كونها تقع على محور طرق المواصلات البحرية والجوية بين أوروبا والشرق الأوسط وغرب أسيا وجنوب شرق أسيا. وقد رفعت هذه المميزات الجغرافية والاستراتيجية لمنطقة الخليج العربي وتيرة التنافس بين القوى العظمى عليها؛ للحصول على موارد الطاقة اللازمة للقطاع الاقتصادي والصناعي، لتشكل أساس معادلة العلاقات مع الدول المستوردة ودعم الاعتماد المتبادل بينها ، كما أن

قربها من بؤر الصراعات الاقليمية والدولية، خاصة تلك المؤثرة دولياً وإقليمياً جعلها تحظى بأهمية استثنائية في سلم الاستراتيجيات الدولية والاقليمية (ابو ختلة ٢٠٢٣، ٩٣).

ثالثاً : الأهمية الاقتصادية:

تكتسب منطقة الخليج العربي أهميتها الاقتصادية من كونها المصدر الأهم للطاقة في العالم ، حيث تحتوي على أكبر مخزون من احتياطي النفط والغاز في العالم ، وهو ما جعل مستقبل إمدادات الطاقة مرهون بضمان أمنها واستقرارها ، وزاد من الأهمية الجيوسياسية لمنطقة الخليج العربي بالنسبة للكثير من القوى الكبرى، لا سيما الولايات المتحدة الأمريكية (مالكي ٢٠٢٢).

وتقدر قيمة الاحتياطي العالمي من النفط في هذه المنطقة بحوالي ٦٠% إلى ٦٥% من احتياطات النفط العالمية المؤكدة و ٣٠% من إجمالي النفط المتداول في التجارة العالمية . إذ تمتلك دول الخليج العربية نحو (٥٠٠) ألف مليون برميل من الاحتياطات النفطية المؤكدة ، إلى جانب ٤٢ ترليون متر مكعب من احتياطات الغاز الطبيعي المؤكدة. وبفضل هذه الثروات النفطية باتت منطقة الخليج العربي مؤثراً استراتيجياً في النظام الاقتصادي الدولي، وشكلت المصادر النفطية التي تملكها ، محفزاً للقوى الاقتصادية والمالية المهيمنة في العالم للاستثمار في المنطقة ، حيث استحوذت الشركات الدولية الكبرى ذات الصلة بقطاع النفط على الإنتاج وسقف الاستهلاك والتسويق و استثمار الثروة النفطية لبلدان الخليج العربي (حشوف ٢٠١٨، ٣٤٥).

المبحث الثاني : أهداف وأبعاد الدور الصيني في منطقة الخليج العربي:

أولاً : الأهداف الصينية في منطقة الخليج العربي :

١. حماية المصالح الاقتصادية:

تركز الصين في سياستها الخارجية اتجاه منطقة الخليج العربي من الناحية الاقتصادية على ملفين رئيسين هما ايجاد منافذ لاقتصادها العالمي وتوفير مصادر الطاقة، وذلك في مقابل تمكين دول الخليج من التكنولوجيا والبدائل العسكرية الصينية.(وحدة الرصد والتحليل في المركز الفكر الاستراتيجي للدراسات ٢٠٢٢، ٣).

انطلاقاً من ذلك، يمثل تأمين الطاقة موقعاً محورياً في العلاقات الصينية– الخليجية ، لا سيما عقب التغير الذي طرأ على أنماط الإنتاج والاستهلاك في أسواق الطاقة العالمية، وتحول الصين إلى أكبر مستورد للطاقة نتيجة نموها الصناعي والاقتصادي الهائل خلال الأعوام التالية لانضمامها إلى منظمة التجارة العالمية في سنة ٢٠٠١. وفي المقابل شهد العقد الأخير تقلّص اعتماد الولايات المتحدة على الطاقة العربية نتيجة تطوير تقنيات النفط والغاز الصخري، الأمر الذي أدى إلى متغيرين على الصعيد الاقتصادي العالمي: الأول تقلّص أهمية منطقة الخليج العربية بصفتها مصدراً طاقوياً للاقتصاد الأميركي

وزيادة أهميتها بالنسبة إلى الاقتصاد العالمي، والثاني تحول أسواق الطاقة التابعة لدول الخليج العربية من الغرب إلى الشرق، إذ بات الجزء الأكبر من النفط والغاز العربيين يذهب إلى آسيا، وخصوصاً الصين التي صارت المستورد الأول للطاقة في العالم اعتباراً من سنة ٢٠٢٠ (نوفل ٢٠٢٣، ١٣) .

بموازاة تأمين الطاقة ، تدرج الصين منطقة الخليج العربي ضمن استراتيجيتها الكبرى مبادرة " الحزام والطريق" ، وتستهدف هذه المبادرة زيادة ترابط الصين اقتصادياً مع أوروبا وإفريقيا وآسيا، عبر شبكة واسعة من ممرات النقل البرية والبحرية. وفي عام ٢٠١٥ ، تم طرح "مبادرة الحزام والطريق" في منطقة الخليج العربي، وغدت الركيزة الرئيسية للسياسة الصينية تجاه المنطقة، والمحور الرئيسي للعلاقات بين دول مجلس التعاون الخليجي والصين. ومنذ ذلك الحين، هناك تصاعد ملحوظ للسياسة الصينية في المنطقة عبر تواتر زيارات المسؤولين الصينيين لدولها بهدف تعزيز التنسيق والتشاور معها بشأن المشروع، توجت بزيارة الرئيس الصيني" شي جين بينغ" للمنطقة في يناير/كانون الثاني في العام ٢٠١٦ . ومن ناحيتها، أعلنت دول الخليج مشاركتها في "مشروع الحزام والطريق" بتوقيع اتفاقيات تعاون اقتصادي؛ بل وتأسيس شراكات استراتيجية شاملة، مع الصين (ال علي ٢٠٢٢) .

ومن الأهداف الاقتصادية التي تسعى الصين إلى تحقيقها أيضاً، خلقِ نموذجٍ اقتصاديٍ صيني بديلًا عن «النموذج الغربي» في المنطقة، والترويج له عبر عمليات التنمية في البلدان المتعثِّرة ماليًا، من خلال البنك الآسيوي للتنمية، الذي أصبحَ يُنافس البنك وصندوق النقد الدوليين اللذان تهيمن عليهما الولايات المتحدة. ولعلَّ الشراكةَ الصينية–الإيرانية ، والشراكة الصينية– الخليجية؛ تُعدُّ تطبيقًا عمليًا واضحًا لهذا الهدف (السلمي ٢٠٢١، ٤).

كما أن مركزية دول الخليج بالنسبة إلى المصالح الصينية في الشرق الأوسط، دفعت الصين للنظر إلى الخليج كسوق محتملة للاستثمار، سواء بالنسبة إلى البنية التحتية للصناعات الثقيلة مثل الموانئ والسكك الحديدية، أو كوجهة للتكنولوجيا الصينية مثل الذكاء الاصطناعي .(رؤف ٢٠٢٢) .

زيادة مكانة الصين العالمية:

بموجب الموقِع الجيو – استراتيجي وما تذخرُ به من موارد للطاقة، تحظى منطقة الخليج العربي باهتمامٍ جمّ لدى القُوى الدولية كافَّة، على اختلاف رؤاها وأيديولوجياتها السياسية. وفي ظل صعود الصين كقُوةٍ اقتصاديةٍ عملاقة تسعى لتغيير بنية النظام الدولي وبناء عالم متعدِّد الأقطاب ، وأهمية منطقة الشرق الأوسط عموماً، والخليج العربي خصوصاً في انجاح هذا المسعى ، تولي الصين هذه المنطقة أهمية كبيرة (لسلمي ٢٠٢١، ٤) .

وهذا ما يفسر تزايد الاهتمام الصيني بالمنطقة في السنوات الأخيرة وتناسق دورها الخارجي مع استراتيجيات تنموية واقتصادية اتخذتها دول جنوب غرب آسيا مؤخرًا، خاصة في ضوء تقلص الدور الأمريكي واتجاه الدول الغربية بعيدًا عن الدول العربية نحو شرق آسيا.(الشهابي ٢٠٢١)

ويبدو أن الصين عازمة من وراء تنشيط هذا الدور الخارجي على منافسة الولايات المتحدة الأمريكية في مجال نفوذها الحيوي، وأنها تريد أن تكون صاحبة الخطوة الأولى في معظم القضايا الهامة في الإقليم. لذا فإن تحول بكين إلى انتهاج سياسة استباقية يمثل اختراق دبلوماسي للهيمنة الأمريكية، ومرحلة جديدة، تبادر من خلالها إلى تقديم الاقتراحات، ومحاولة لتقويض نفوذ الطرف المنافس وإعلان نفسها لاعب سياسي هام. إذ أن الصين تريد طرح نفسها بديلاً وداعماً للاستقرار وطرفاً يمكن الوثوق به، كونها تعتمد على سياسة الشراكة والمنفعة المتبادلة في المقام الأول، ما يغري دول المنطقة بالتوجه نحو الصين أكثر، خاصة إن معظم الدول ترغب في التنمية الاقتصادية وتنويع مصادر الدخل. وفي سياق هذه السياسة الجديدة جاءت وساطتها الناجحة بين السعودية وإيران وعرض مبادرتها للتوسط بين فلسطين وإسرائيل، وكذلك السودان وليبيا ، والهدف من كل هذه المساعي بناء صورتها كقوة عظمى مسئولة، و حماية مصالحها الاستراتيجية، وتوسيع نفوذها الجيوسياسي في منطقة الشرق الأوسط عموماً والخليج العربي خصوصاً.(امين ٢٠٢٣، ٢).

تعزيز الأمن والاستقرار في منطقة الخليج العربي:

تهتم الصين بمنطقة الخليج بشقيه العربي والإيراني حيث تستورد ما يقرب من ٦٠ بالمائة من إمدادات الطاقة لذلك فهي تسعى لتعزيز الأمن والاستقرار في هذه المنطقة وابعاد التهديدات الأمنية عن شبكات النفط والغاز الطبيعي ودون تهديد تجارتهما.(حمزاوي ٢٠٢٣) حيث أصبحت حاجة الصين المتزايدة إلى النفط ومن ثم الاهتمام بأمن الطاقة ركيزة أساسية من ركائز السياسة الخارجية الصينية تجاه المنطقة. وعلى اعتبار أن المنطقة تتميز بوجود الممرات الحاكمة وشديدة التأثير على حركة النقل البحري الدولي وعلى وجه الخصوص ممر قناة السويس وممر باب المندب ومضيق هرمز، فقد أدركت بكين أن تأمين الملاحة في هذه الممرات يضمن استمرارية النفاذ والوصول إلى الأسواق العالمية، وعلى وجه الخصوص أسواق الاتحاد الاوروبي وشمال إفريقيا وبلدان شرق المتوسط ومنطقة الخليج.(ابو ختلة ٢٠٢٣، ٩٤).

إلى جانب ذلك كان الانسحاب الأمريكي التدريجي من الشرق الأوسط ورفع الغطاء الأمني عن حلفاء واشنطن الخليجيين، خطوة مغرية لبكين لتعويض هذا الانسحاب وملء الفراغ الأمني الذي أحدثته الولايات المتحدة ولعب دورها بشكل أكثر فاعلية، فكانت الفرصة جيدة بكل المقاييس، ولم تفوتها الصين،

كما وجدتها دول الخليج فرصة مواتية لتحقيق التوازن في علاقاتها الخارجية والخروج نسبيًا عن عباءة التبعية الأمريكية من خلال مزاحمة الإمبراطور الصيني لها في تلك المهمة(عنان ٢٠٢٣).

ثانياً: أبعاد الدور الصيني في منطقة الخليج العربي:

البعد السياسي:

اعتادت الصين في العقود الماضية أن تنأى بنفسها عن الصراعات الدائرة في الشرق الأوسط، واتخاذ سياسة الحياد إزاء قضاياه وأطرافه نهجا لها، وتمكنت بكين من الحفاظ على موقفها طوال الفترة الأخيرة، فهي ابتعدت عن الصراع الفلسطيني– الإسرائيلي، كما أنها لم تنخرط في الصراع السعودي – الإيراني ، وهذه السياسة المتوازنة منحتها مكاسب اقتصادية وسياسية جيدة مع معظم الدول في منطقة الشرق الأوسط لا سيما دول منطقة الخليج العربي ، إذ تجد هذه الدول أن سياسة التوازن الصيني، تعد إيجابية وذات منفعة للجميع حيث تسعي لخلق الاستقرار وخفض الصراعات القومية والمذهبية في الإقليم قدر الإمكان. وقد استطاعت الصين مؤخراً أن تجني ثمار نهجها الحيادي برعايتها للمفاوضات الإيرانية – السعودية من أجل استئناف العلاقات الدبلوماسية والاقتصادية بين البلدين، والتي انقطعت منذ عام٢٠١٦م، الأمر الذي سيؤدي وفق للمراقبين إلى خلق مزيد من الاستقرار في الشرق الأوسط وخفض صراعات النفوذ، ومنح الصين مكانة مرموقة في عموم منطقة الشرق الأوسط و الخليج العربي، فضلاً عن زيادة نفوذها في المنطقة (امين ٢٠٢٣، ٣) .

وفي اطار هذا الدور الصيني المتزايد شهدت السنوات الأخيرة انتقال العلاقات بين دول مجلس التعاون الخليجي والصين من المجال الاقتصادي لتشمل مجالات أخرى سياسية وأمنية وحتى عسكرية. ومن أبرز مؤشرات هذا التحول استحداث أطر لإدارة العلاقات السياسية والاستراتيجية بين الجانبين، كجلسات الحوار الاستراتيجي بين دول مجلس التعاون الخليجي والصين، والذي عقدت منه العديد من الجولات (فرحات ٢٠٢٢، ٤).

لعل أهمها الجولة الرابعة حيث قام الرئيس الصيني "شي جين بينغ" بزيارة الرياض في ديسمبر/كانون الأول ٢٠٢٢ للمشاركة في القمة العربية–الصينية والقمة الخليجية–الصينية. وبعد هذه الزيارة اكتسبت العلاقات الخليجية–الصينية زخمًا كبيرًا، حيث كشفت هذه الزيارة عن اهتمام متبادل بين الطرفين – الخليجي والصيني – لتنويع علاقاتهما وتوسعتها، بحيث تتعدى الجانب التجاري والاستثماري الذي كانت تقتصر عليه من قبل مثل تلك الزيارات، ليشمل مجالات سياسية واستراتيجية (الصوافي ٢٠٢٣، ٥) .

ومما كتبه الرئيس شي عن زيارته قوله إنها، " تبشر بحقبة جديدة في علاقات الصين مع العالم العربي ومع دول الخليج العربية ". وقد حظي الرئيس الصيني بترحيب رسمي كبير في الرياض خلال

زيارته التي استمرت لثلاثة أيام، وخلال هذه الجولة الحوارية وافق قادة الصين والخليج على خطة عمل مشتركة ٢٠٢٣–٢٠٢٧ للدفع بشراكتهم "نحو آفاق جديدة" (موجيلينكي ٢٠٢٣. ٦) .

وفي سياق تعزيز العلاقات الصينية – الخليجية تم تعزيز التشاور بين الجانبين فيما يخص الشؤون الدولية والبقاء على التواصل والتنسيق في القضايا الدولية والإقليمية المهمة وتبادل الدعم والتأييد فيما يتعلق بالمصالح الجوهرية والهموم الكبرى لدى الجانب الآخر، كذلك التشارك في صيانة مقاصد ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة وما يتمحور عليه من النظام الدولي والمنظومة الدولية، والعمل على إقامة علاقات دولية من نوع جديد تتمركز على التعاون والكسب المشترك. كما يعد الملف التايواني والقضايا المتعلقة به من أبرز نقاط الالتقاء بين الطرفين، إذ يثمن الجانب الصيني الالتزام المستمر من الدول العربية والمنظمات الإقليمية بمبدأ الصين الواحدة، وعدم قيامها بتطوير علاقات رسمية أو إجراء تواصل رسمي مع تايوان، ودعمها للتنمية السلمية للعلاقات بين جانبي المضيق وقضية إعادة توحيد الصين (عنان ٢٠٢٣) .

الجدير ذكره أن علاقات الصين بدول الخليج العربي، كانت تقتصر على الملفات الاقتصادية، ومبادئ الشراكة والتنمية، ولا علاقة له بأزمات المنطقة السياسية. أما الآن فقد أصبح للصين نفوذ سياسي هام ومؤثر في المنطقة، من شأنه تغيير الأدوار وتعدد الفواعل سياسياً على المستويين الإقليمي والدولي (امين ٢٠٢٣، ٥).

البعد الاقتصادي:

تعد الطاقة المجال الأكثر حضورًا في مسار التعاون بين الصين ودول الخليج العربي، حيث أصبحت الصين المستورد العالمي الأكبر للنفط في العالم عام ٢٠١٧، لذا كان لا بد من تعزيز هذا التعاون مع دول الخليج تحديدًا، ففي عام ٢٠١٧ استوردت بكين ٨,٤ مليون برميل من النفط يوميًا، ٣,٩ مليون برميل منها من دول مجلس التعاون الخليجي، أي أن نفط الخليج يلبي قرابة نصف احتياجات الصين من هذا المورد الحيوي لضمان النفوذ الاقتصادي للعملاق الآسيوي وفي المقابل تعد الصين سوقًا رائجةً للنفط الخليجي وأحد مصادر إنعاش خزائن تلك البلدان، فوفق تقديرات ٢٠١٩ بلغ حجم صادرات النفط العربي للتنين الآسيوي ١٠٧,٧ مليار دولار، تتصدرها ٣ بلدان في المرتبة الأولى (السعودية بمعدل ٢٩,٧ مليار دولار والعراق بمعدل ٢٢,٤ مليار دولار وسلطنة عمان بقيمة ١٧,٣ مليار دولار) (عنان ٢٠٢٣).

شكل (١): واردات النفط الصينية من المملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة وعمان وإيران، بين العامَين ٢٠٠٠ و٢٠١٩:

المصدر: (عبد الغفار ٢٠٢٢).

كما أضحت الصين أحد أكبر مستوردي الغاز المسال القطري. فقد وقّعت قطر في تشرين الثاني / نوفمبر ٢٠٢٢ أطول عقد في تاريخ صناعة الغاز المسال لتزويد الصين بـ ٤ ملايين طن لـ ٢٧ عاماً اعتباراً من سنة ٢٠٢٦ (نوفل ٢٠٢٣، ١٣).

وفي سياق التعاون الاقتصادي بين الصين ودول الخليج العربي جرى خلال السنوات القليلة الماضية تعزيز التبادل التجاري والاستثماري بين الجانبين ، كما عملت الصين في هذا الاطار على ربط دول منطقة الخليج بمشروع "الطريق والحزام " لتعزيز قوتها الاقتصادية وربط اقتصاديات دول ومناطق العالم المختلفة بالاقتصاد الصيني (هويدن ٢٠١٨) .

حيث تحظى الدول العربية عموماً والخليجية خصوصاً بمكانة بارزة في استراتيجية "الحزام والطريق" التي تستثمر الصين فيها أكثر من ترليون دولار في حقل إنشاء الموانئ والطرق السريعة والسكك الحديدية للربط التجاري عبر العالم. وقد انضمت ٢٠ دولة عربية إلى مبادرة الحزام والطريق أو طريق الحرير الجديدة، وسجّل حجم الاستثمارات الصينية فيها أكثر من ٢٠٠ مليار دولار استحوذت السعودية على ٢١% منها، وحلّت بعدها دولة الإمارات العربية مع ١٦%، ثم العراق ١٤%، والجزائر ومصر ١٢% لكل منهما. وصارت الصين في سنة ٢٠١٩ الشريك التجاري الأول لدول مجلس التعاون الخليجي، متجاوزة الاتحاد الأوروبي بإجمالي مبادلات تجارية زادت على ١٨٠ مليار دولار استأثرت بنحو نصفها المبادلات السعودية(نوفل ٢٠٢٣، ١٤).

وارتفعت قيمة المبادلات التجارية بين الطرفين في عام ٢٠٢٢م إلى قيمة ٣١٥,٨ مليار دولار أمريكي، كما دخلت الصين في مشاريع البنية التحتية الضخمة، مثل استاد لوسيل في قطر وخطوط السكك الحديدية عالية السرعة في المملكة العربية السعودية، وأمست الإمارات العربية المتحدة أكبر سوق تصدير للصين، وأكبر شريك تجاري غير نفطي في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، ومركزًا لإنتاج لقاحات COVID-19 الصينية، كما أصبحت الصين أكبر مستورد للنفط الخام العماني، حيث تستورد ما

يقرب ٧٨,٤% من إنتاجها، ومن المقرر أن تلعب عمان دورًا مهمًا في مبادرة الحزام والطريق الصينية، وتُظهر مستويات المشاركة المتزايدة، بسعي كلا الجانبين إلى تعميق علاقاتهما على مدى العقود المقبلة، فقد وُصفت الزيارة التي قام بها رئيس مجلس التعاون الخليجي والعديد من وزراء دول مجلس التعاون الخليجي للصين في يناير ٢٠٢٢م بأنها "غير مسبوقة"، والتي أثمرت بالدعوة إلى إقامة شراكة استراتيجية، وتعزيز مفاوضات اتفاقية التجارة الحرة، واكتملت هذه الزيارات بزيارة الرئيس الصيني "شي جين بينغ" إلى الرياض ديسمبر ٢٠٢٢م (رؤوف، ٢٠٢٣).

ويظهر المخطط رقم ١ حجم التجارة بين الصين ودول الخليج العربي.

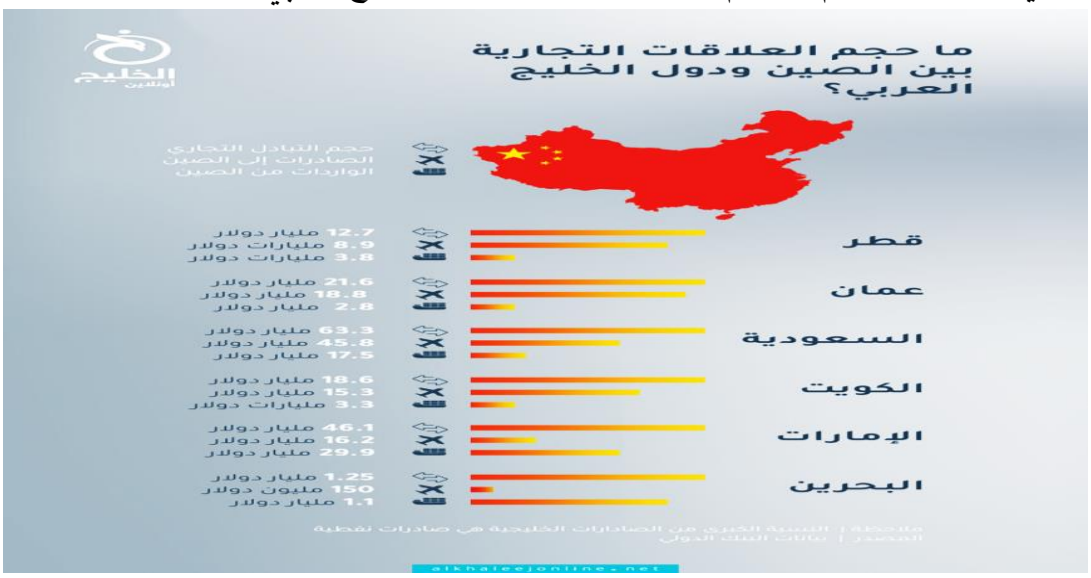

المصدر: (الخليج أون لاين ، ٢٠٢٣).

على الجانب الآخر ترى دول الخليج العربي أن من مصلحتها ربط مبادرة الحزام والطريق الصينية بإصلاحاتها الهيكلية، مثل رؤية السعودية ٢٠٣٠. وتنظر دول مجلس التعاون الخليجي إلى الصين على أنها مفتاح لمستقبلها الاقتصادي، حتى مع استمرارها في الاعتماد على الولايات المتحدة والقوى الغربية الأخرى في الأمور ذات الصلة بالأمن والدفاع (رؤوف ٢٠٢٣) .

كذلك، نجح الطرفان في خلق مساحة تعاون جديدة في المجال المصرفي، أخذت وجوهاً عدة. من ذلك على سبيل المثال، إدراج "البنك الصناعي والتجاري الصيني ICBC "إصدارين في سندات بورصة "ناسداك دبي" بقيمة إجمالية ١,٤ بليون دولار (٧٠٠ مليون دولار لكل منهما)، لتزيد بذلك القيمة الإجمالية لإدراجات البنك في "ناسداك دبي" إلى ٣,٥٦ مليار دولار موزعة على سبعة إصدارات. تبع ذلك إدراج إصدارين آخرين في أكتوبر ٢٠١٩ بقيمة مليار دولار (٥٠٠ مليون دولار لكل منهما)، لتصل القيمة الإجمالية لمجموع السندات المدرجة من قبل البنك في "ناسداك دبي" إلى ٤,٥٦ مليارات دولار أميركي عبر تسعة ادراجات، لتعد بذلك أكبر قيمة لادراجات السندات في البورصة من قبل جهة إصدار خارجية. أضف إلى ذلك عمل مصارف صينية عبر فروعها المباشرة في الصين، الأمر الذي أعطى المعاملات المالية بين الجانبين ثقة أكبر، كما أعطى العملة الصينية فرصة أكبر للتدويل.

البعد الأمني- العسكري:

تحرص الصين على تعميق التعاون وتعزيز الشراكة مع دول الخليج العربي في المجال الأمني ، من خلال الدعوة إلى تطبيق مفهوم الأمن المشترك والشامل والتعاوني والمستدام في الشرق الأوسط ، والتعاون العسكري عبر تعميق التواصل والتعاون في هذا المجال بين الطرفين ، وتعزيز الزيارات المتبادلة بين القياديين العسكريين لدى الجانبين ، وتوسيع دائرة التواصل بين العسكريين وتعميق التعاون في الأسلحة والأعتدة ومختلف التقنيات المتخصصة وإجراء تدريبات مشتركة بين القوات المسلحة.

وقد أدت المراجعة الأمريكية لحجم التزاماتها الدفاعية والأمنية في إقليم الشرق الأوسط، بما في ذلك عدم التورط في حروب إقليمية جديدة، وتحجيم مستوى وجودها العسكري المباشر في المنطقة، لمصلحة التركيز على "التهديد الصيني". إلى دفع دول الخليج العربي إلى تعزيز قدراتها الدفاعية اعتماداً على مصادر أخرى ، وقد أتت الصين في مقدمة هذه المصادر ، لا سيما في ظل وجود تباين واضح بين دول الخليج العربي وبين الولايات المتحدة حول مستوى التهديدات الأمنية في المنطقة وطبيعتها. وتمثل حالة إيران مثالاً مهماً على هذا التباين. ومن المتوقع اتساع هذا التباين في ظل تراجع الأهمية الاستراتيجية لنفط الخليج بالنسبة للولايات المتحدة حسب تحليلات عدة. فضلاً عن صعوبة الاعتماد على القدرات العسكرية للفاعلين المحليين، بالنظر إلى الحاجة الماسة إلى قدرات بحرية تتناسب مع طبيعة التهديدات المتزايدة المرتبطة بالبحار والمضايق البحرية الاستراتيجية (فرحات ٢٠٢٢، ٩) .

وفي هذا السياق جاء تعزيز العلاقات العسكرية بين الصين ودول الخليج العربي حيث تقدم بكين المساعدة في انتاج الأنظمة التكنولوجية، وتطوير الصناعة العسكرية الثنائية بما يشمل تصدير طائرات دون طيار لكلا من السعودية والامارات. وفي ذات السياق ذكرت شبكة "CNN" الأمريكية بأن الاستخبارات الأمريكية حصلت على معلومات عن طريق الصور الصناعية تفيد بأن المملكة العربية

السعودية تعمل على تصنيع صواريخ باليستية بمساعدة صينية. و بالإضافة إلى تطور التعاون العسكري بين الصين و السعودية ، فقد أفادت صحيفة وول ستريت جورنال أن الاستخبارات الأمريكية علمت أن دولة الصين تبني سراً موقعًا عسكرياً "مزعوماً" في ميناء خليفة قرب أبو ظبي .(وحدة الرصد والتحليل في المركز الفكر الاستراتيجي للدراسات ٢٠٢٢، ٣).

ويأتي أيضاً في سياق التعاون الأمني بين الصين ودول الخليج العربي، التعاون في مجال مكافحة الإرهاب، حيث تدعم الصين جهود الدول العربية في مكافحة الإرهاب، وتعمل على تعزيز الجهود المشتركة مع دول الخليج لمواجهة التهديدات الأمنية غير التقليدية مثل مكافحة القرصنة البحرية ، ومواصلة إرسال السفن العسكرية للمشاركة في مهام الحفاظ على سلامة الملاحة البحرية الدولية قبالة خليج عدن والسواحل الصومالية وإجراء التعاون لأمن الإنترنت.

المبحث الثالث : تحديات الدور الصيني في منطقة الخليج العربي ومستقبله.

أولاً : تحديات الدور الصيني في منطقة الخليج العربي:

الضغوط الأمريكية على دول الخليج العربي:

إن ظهور الصين كفاعل أساسي مؤثر في سياسات الشرق الأوسط ولعبها دور الوساطة بين دول المنطقة– يضعها في مواجهة حتمية مع الولايات المتحدة الأمريكية، خاصة أن معظم هذه الدول بها تواجد عسكري أمريكي، كما أنها تمتلك علاقات سياسة واقتصادية قوية معها، بالإضافة إلى الوقوف الأمريكي بوجه مشروع طريق الحرير الصيني، حيث تحاول أمريكا أن تضع مشاريع مضادة للمشروع الصيني في المنطقة. كما أن ظهور النفوذ الصيني بهذا الشكل الفعال وتأثيره الواضح على المشهد السياسي، يعد تهديداً لمكانة أمريكا في المنطقة، كطرف مهيمن من الناحية السياسية والاقتصادية وحتى العسكرية، وبالتالي تهديد لمكانتها الدولية بطريقة مباشرة، لذا ستعمل بشكل أو بآخر على عرقلة هذا النفوذ.(امين ٢٠٢٢ ، ٧).

وستبذل واشنطن قصارى جهدها لتطويق النفوذ الصيني في منطقة الخليج العربي ، للحيلولة دون ظهور قوة أسيوية تتحدى مكانتها ونفوذها في منطقة الخليج العربي ، وإذا افترضنا أن المراجعة الأمريكية الجارية لطبيعة التزاماتها العسكرية والأمنية ومستواها تجاه إقليم الشرق الأوسط هدفها الأساسي هو التفرغ للتهديد الصيني، فليس من المتوقع أن تقبل الولايات المتحدة في هذه الحالة ملء الصين لأي فراغ أمني محتمل في الإقليم نتيجة هذه المراجعة.

وفي هذا الصدد أثبتت الولايات المتحدة أنَّها بصدد تقليص النمو الاقتصادي الصيني في المنطقة، وأنها قد تضرّ بالمصالح الاقتصادية لحُلفائها، إذا ما حاولوا تعزيزَ النفوذ الصيني. وهُنا، يتوقَّع أن يزداد ميلُ واشنطن لممارسة ضغوطٍ سياسية ودبلوماسية على عددٍ من الدول الشرق أوسطية ومن بينها

دول الخليج العربي، مصحوبةً بتهديداتٍ اقتصادية وتجارية، على الحكومات التي تجتاز أو تفكِّر باجتياز الخطّ الأحمر في تعامُلاتها مع الصين، وهو ما يشكل عقبة أمام نمو العلاقات بين الصين ودول الخليج العربي .(السلمي ٢٠٢١، ١١) مدى قدرة الصين على ملئ الفراغ الأمني للولايات المتحدة في المنطقة:

تعتمد الصين كثيراً على النفط الخليجي نظراً لطموحاتها الاقتصادية الضخمة حول العالم، وبالتالي لا خلاف على الأهمية الخليجية للصين سواء من حيث موقعها على خط مبادرة الحزام والطريق إلى الأسواق العالمية، أو من حيث مخازنها النفطية. وبالمقابل يعد تقديم الصين للخليج مصالح نوعية تتعلق بالتكنولوجيا العسكرية عنصراً مشجعاً لتطور العلاقات الخليجية الصينية، ولكن ضعف الضمانات الصينية للمعادلة الأمنية في المنطقة قد يعد عاملاً سلبياً بالنسبة لدول الخليج للمضي في علاقة استراتيجية مع الصين.

وبرغم حرص الصين على استغلال التحولات الجارية على مستوى النظام الدولي وإقليم الشرق الأوسط لتقديم نفسها كفاعل دولي بات يضطلع بدور متزايد في حماية الأمن العالمي، لكن هذا الدور لا يزال حتى الآن محكوم بالتوازنات الدولية، وبالمرحلة الراهنة في مسار العلاقات الصينية–الأمريكية التي لم تصل إلى درجة التصادم المباشر حتى الآن.

غياب استراتيجية خليجية موحدة اتجاه العلاقات مع الصين:

يمثل عدم وجود استراتيجية خليجية للتعامل مع الصين تحدياً كبيراً أمام تطور الدور الصيني في المنطقة ، فلا زالت العلاقات بين دول مجلس التعاون الخليجي والصين ذات طابع منفرد ، لا من خلال مجلس التعاون كاستراتيجية موحدة تخدم جميع دول المجلس بعيداً عن حجم الأهمية التي توليها الصين للدول والتي تتفاوت من دولة إلى أخرى، الأمر الذي صعب من الوصول إلى اتفاقية التجارة الحرة بين الصين ودول مجلس التعاون، والتي بدأت مفاوضاتها عام ٢٠٠٤م، ولم يتم التوصل إلى اتفاق حتى اللحظة(ابو ختلة ٢٠٢٣، ٩٧)

التخوف من مبادرة الحزام والطريق:

هناك من يرى أن مبادرة الحزام والطريق لا تتمتع بالوضوح اللازم، ويغلب عليها الأبعاد الرمزية التاريخية، الأمر الذي يجعلها أقرب للدعاية السياسية منه إلى مشروع واقعي قابل للتطبيق، لاسيما أن هذا الأمر يمتزج مع تحد يتعلق باتساع نطاق المبادرة الجغرافي والاقتصادي ليشمل قارات العالم أجمع. كما أن هناك بعض الآراء التي تثير الشكوك حول الأهداف الحقيقية للمبادرة، والتي ترى أن الصين ترغب من

خلال المبادرة في استثمار فوائضها المالية وفتح أسواق دول العالم أمام منتجاتها، بما يصب في مصلحتها فقط (مركز المستقبل للدراسات الاستراتيجية ٢٠١٨).

ثانياً : مستقبل الدور الصيني في منطقة الخليج العربي:

من الصعب تصور آفاق الدور الصيني في منطقة الخليج العربي ومستقبل الشراكة الخليجية – الصينية بمعزل عن السياقات الجيواستراتيجية الملازمة للتحولات في العلاقات الدولية، هذه التحولات التي تكشف سيولة في الهيمنة الاقتصادية والتكنولوجية وانزياحها نحو الصين القوة العظمى الجديدة، وذلك في السياق الحاضن لفقدان الولايات المتحدة مقومات الهيمنة الأحادية، فضلاً عن تعاظم القوة الجيواستراتيجية للصين في المدار العالمي، وتمكّن شبكة علاقاتها التجارية من السيطرة على معظم الأسواق بين الشرق والغرب، فضلاً عن إدراك اللاعبين الإقليميين أنهم يواجهون مجموعة من الخيارات الاستراتيجية تمنحهم حيزاً واسعاً من حرية الحركة، وأن التفاعلات العالمية باتت تجري في فضاءات إقليمية – دولية تفسح المجال أمام الدول للعمل على استخدام إمكاناتها من أجل التعاون وبناء الشراكات مع الدول الكبيرة والمتوسطة والصغيرة في آنٍ معاً (نوفل ٢٠٢٣، ٢٠).

لا سيما وأن سياسات ومواقف دول الخليج العربي قد تغيرت، انطلاقًا من تغيُّر طريقة إدراكها لمصالحها، وتقديراتها لكيفية تحقيق تلك المصالح، فضلًا عن مواجهة التحديات ومصادر التهديد القائمة والمحتملة. غير أن هذا التَّحَوُّل لم يأتِ من فراغ، ولم يحدث فجأة، أو بشكل غير مبرر. بل على العكس؛ فقد كانت دول الخليج حريصة – إلى أبعد مدى – على استمرار علاقاتها الاستراتيجية الوثيقة مع الولايات المتحدة الأمريكية، وإبقائها على ما كانت عليه دائمًا من وثوق وترابط وتنسيق. وبالرغم من كل ذلك فإن شعوب وحكومات الخليج اكتشفت أن هذا الرهان – الذي كان دائمًا الأول والوحيد – هو رهان في غير محله، لا سيّما بعد أن أثبتت واشنطن مرارًا وتكرارًا أن الترابط والتنسيق والوشائج العميقة التي تجمعها بدول الخليج كانت دائمًا تأتي انعكاسًا لوجهة النظر الأمريكية، ولم تكن قَطُّ نابعةً من وجهة نظر مشتركة أو متبادلة مثلما ينبغي لها أن تكون (الصوافي ٢٠٢٣، ١٠).

بالإضافة إلى ما سبق ، فإن ظاهرة التنافس الإقليمي بين السعودية وإيران من جهة، والسعودية وتركيا من جهة ثانية ، والتنافس بين إيران وتركيا من جهة ثالثة. تفسّر سعي التكتل الخليجي المصري لتجيير الثقل الصيني لمصلحة دبلوماسيته وخطابه الخاص فيما يتعلق بقضية الجزر الثلاث وسلمية البرنامج النووي الإيراني، مثلما أن الاستجابة الصينية قد تكون مدفوعة بحسابات التموضع الجيواستراتيجي في منطقة حيوية لتأمين إمدادات الطاقة وتعجّ بالقواعد العسكرية الأميركية التي لا تمنع روسيا والصين من القيام بمناورات عسكرية في بحر العرب بالتنسيق والتعاون مع إيران.(نوفل٢٠٢٣، ٢١).

ولاستشراق مستقبل العلاقات الصينية – الخليجية سوف نورد بعض المؤشرات لواقع علاقات الصين مع كل دولة من دول الخليج العربي بشكل منفرد ومختصر:

يوجد خطة مواءمة ما بين الرؤية السعودية لعام ٢٠٣٠ والمبادرة الصينية العالمية " الحزام والطريق" ، وهذه الموائمة نتيجة طبيعية للقواسم المشتركة ما بين البلدين في مشروعهما الاقتصادي وما يمكن أن تحققه تلك القواسم من مصالح استراتيجية لهما، فالسعودية تمتلك رؤية طموحة تحتاج للكثير من إنشاءات البنية التحتية وتطوير صناعات الطاقة غير التقليدية والذكاء الصناعي والتكنولوجيا الحيوية التي تستطيع الصين توفيرها بكفاءة عالية وشروط تنافسية، بدرجة لا تقل عن احتياج الصين لمصادر الطاقة والمواد الأولية السعودية بشكل خاص، والخليجية والعربية بشكل عام، وحاجتها للسعودية والدول الخليجية والعربية كأسواق لمنتجاتها أو الاستثمارات في أسواقها (مركز ستراتيجكس للأبحاث، ٢٠٢٣).

تعتبر الإمارات دولة محورية في مبادرة الحزام الاقتصادي لطريق الحرير، ما أدى إلى قيام أبو ظبي وبكين بتوقيع عدد من الاتفاقيات الثنائية، في المجالات الاقتصادية والتجارية والاستثمارية وفي مجالات التكنولوجيا، وغيرها. وبلغ حجم التبادل التجاري غير النفطي بين البلدين خلال العام ٢٠٢٢، نحو ٢٦٤,٢ مليار درهم، بنسبة نمو بلغت ١٨%. والصين هي ثالث أكبر مستثمر أجنبي في الإمارات على المستوى العالمي، برصيد استثمارات مباشرة بلغ ٩,٣ مليار دولار خلال ٢٠٢٢. كما تخطى حجم التبادل التجاري بين البلدين ٩٩ مليار درهم. ومن المتوقع أن يصل إلى ٢٠٠ مليار درهم بحلول ٢٠٣٠. كما حققت الاستثمارات الصينية المباشرة نمواً في السوق الإماراتية بنسبة 514,5% خلال ٨ أعوام . وقد أدى التقاء التحديث في الصين والأهداف الاستراتيجية لدولة الإمارات إلى تعزيز الشراكة الديناميكية بين البلدين، حيث تتوافق القوة الاقتصادية للصين مع تطلعات دولة الإمارات كمركز تجاري ولوجستي إقليمي ودولي، في حين تُرسي الخبرات المشتركة في التحديث أساسًا قويًّا لتعزيز التعاون في مختلف المجالات. (مركز تريندز للبحوث والاستشارات، ٢٠٢٤، ص٥).

تشهد العلاقات بين دولة قطر وجمهورية الصين الشعبية نمواً متزايداً، منذ إقامة العلاقات الدبلوماسية بين البلدين في سنة ١٩٨٨. وتوسعت مجالات التعاون القطري الصيني لتشمل مختلف القطاعات الاقتصادية والاستثمارية، ومجالات الطاقة والصناعة، حتى وصلت إلى مرحلة الشراكة الاستراتيجية. وشكلت زيارة الشيخ تميم بن حمد آل ثاني أمير قطر إلى الصين في سنة ٢٠١٩ ، نقلة نوعية مهمة في مسار العلاقات بين البلدين لتعزيز أطر التعاون الاستراتيجي في مختلف المجالات، بالتزامن مع التوقيع على اتفاقيات مهمة، فتحت آفاقاً لنمو العلاقات الثنائية، وتعد الصين أكبر شريك تجاري لدولة قطر خلال سنتي ٢٠٢٠ و٢٠٢١، وبلغ عدد الشركات الصينية العاملة في قطر ٢٠٠ شركة، تعمل في مختلف المجالات (موقع التقرير العربي ، ٢٠٢٣).

تمثل الصين أكبر مصدر للكويت، وأكبر شريك تجاري في المجال غير النفطي، وقد بلغ حجم التبادل التجاري بين البلدين إلى ١٤,٣ مليار دولار. فيما تعتبر الكويت من المصادر الرئيسية التي تستورد منها الصين النفط الخام، وبلغت كمية النفط الخام الذي استوردته الصين من الكويت في سنة ٢٠١٧ أكثر من ٢٧,٥ مليون طن(محمد أبو رزق، ٢٠٢٣) ، كما كانت الكويت أول دولة عربية توقع مذكرة تفاهم للتعاون والتنسيق مع الصين في سنة ٢٠١٤، أثناء زيارة رئيس مجلس الوزراء الشيخ جابر المبارك إلى الصين، حيت تقاطعت مبادرة طريق الحرير مع خطة الكويت ٢٠٣٥ التنموية التي تهدف إلى تحويل الكويت إلى مركز مالي وتجاري عالمي (موقع التقرير العربي ، ٢٠٢٣).

هناك ترابط استراتيجي بين رؤية مملكة البحرين الاقتصادية ٢٠٣٠، مع رؤية جمهورية الصين التي تقوم على الإصلاح والانفتاح في المجال الاقتصادي، وهو ما أسهم في دفع التعاون والتبادل المشترك بين البلدين إلى آفاق جديدة. وفي هذا الإطار، اعتبرت جمهورية الصين أن مملكة البحرين محطة مهمة ضمن مبادرة "الحزام والطريق"، باعتبارها نقطة انطلاق لدخول أسواق المنطقة، وكونها شريكاً مهماً يمتلك العديد من المميزات التنافسية (عبد الغفار ، ٢٠٢٢).

كانت عمان دولة مهمة على طريق الحرير البحري القديم، وتمتد العلاقات بينها وبين الصين إلى عصور بعيدة. ومنذ إقامة العلاقات الدبلوماسية بين الصين وعمان في سنة ١٩٧٨، شهدت العلاقات تطوراً ملحوظاً، وفي ٢٥ أيار/ مايو ٢٠١٨، بمناسبة الذكرى السنوية الأربعين لإقامة العلاقات الدبلوماسية بين البلدين، تمّ توقيع وثيقة التعاون لـ "الحزام والطريق" بين مسقط وبكين(موقع التقرير العربي ، ٢٠٢٣). وفي هذا السياق أكد تقرير للمجلس الأطلسي، وهو مؤسسة بحثية مقرها واشنطن، أن سلطنة عُمان من أهم الشركاء للصين اقتصادياً وأمنياً في منطقة الخليج العربي، وأشار إلى أن السلطنة كانت تاريخياً ثاني أكبر مصدر للطاقة للصين في دول مجلس التعاون الخليجي، إذ تستقبل الصين نحو ٩٠ في المائة من صادرات الخام العماني. وقال إنّ سلطنة عُمان حافظت تقليدياً على موقف محايد في الشرق الأوسط، وسعت إلى توسيع علاقاتها الاقتصادية مع الصين في السنوات الأخيرة. وقد استثمرت بكين بكثافة في البنية الأساسية في سلطنة عُمان، بما في ذلك ١٠,٧ مليار دولار في ميناء "الدقم" والمنطقة الصناعية، بالقرب من مضيق هرمز. وتسمح الدقم، التي تقع عند تقاطع الطرق البرية والبحرية، للصين بالوصول إلى خطوط إمدادات الطاقة وتأمينها بشكل أفضل عبر المنطقة. وأضاف أنّ هذا يجعل سلطنة عُمان شريكاً مهما للصين في المجال الأمني، إذ كان مسقط قد استضافت مناورات بحرية مشتركة مع الصين في سنة ٢٠١٧.(عبد الغفار ، ٢٠٢٢).

في ظل ما تقدم يبدو أن الدور الصيني في منطقة الخليج العربي بات قابلاً للتطور والنمو المطرد مستقبلاً ، كما أن الأبواب باتت مفتوحة أمام توطد العلاقات الصينية – الخليجية وترسيخها، لا سيما في

ظل النجاح الصيني اللافت في تطبيع العلاقات السعودية– الإيرانية خاصة وأن الرهان على نجاح أي قوة دولية في الدخول إلى المنطقة يعتمد على مدى قدرتها في تحقيق التوازن بين كُلٍّ من إيران وباقي الدول الخليجية.

ومجمل القول إنَّ الصين لن توقف نمو علاقاتها وشركاتها مع دول الخليج العربي ، وخاصة العلاقات الاقتصادية وستعمل على استكمال مشاريعها العملاقة التي تربط اقتصادات دولهِ باقتصاد بكين المتنامي بصورةٍ كبيرة، وأهمّها مشروع «الحزام والطريق»، الذي سيُحوّل بكين عاجلًا أم آجلًا إلى قوّةٍ أكثر تأثيرًا في السياسات الإقليمية والعالمية، وهذا بطبيعة الحال سيكون خصمًا من نفوذ الولايات المتحدة، ليس في المنطقة وحسب، ولكن من نفوذها ومكانتها على المستوى الدولي ككُلّ، وهو ما ستُحاول الولايات المتحدة إيقافه. لهذا فإنَّ المنطقة ستشهد خلال المرحلة المقبلة تنافُسًا كبيرًا، وستتأثَّر المنطقة بهذا الصراع بشدَّة؛ نظرًا للواقع الإقليمي المعقَّد وصراعاته الممتدَّة، التي تسمحُ بالتدخُّل الخارجي، بجانب تشابُك الحضور الأمريكي–الصيني، وشدَّة تنافُسيته، ناهيك عن كونه يمثل ساحةَ مواجهة خارج المجالات الحيوية لواشنطن وبكين، وحديقةً خلفية للصراع الدولي القادم.(السلمي ٢٠٢١، ١٥).

الخاتمة:

في اطار المحاور التي تناولها البحث ، وفي ظل دراسة أهداف السياسة الخارجية الصينة اتجاه منطقة الخليج العربي وأبعادها السياسية والاقتصادية والأمنية– العسكرية ، والتحديات التي تواجه هذه السياسة ، فقد توصل هذا البحث إلى الاستنتاجات الآتية:

١. تسعى الصين إلى تعزيز دورها في منطقة الخليج العربي طامحة من وراء تعزيز هذا الدور تحقيق عدد من الأهداف أهمها حماية المصالح الاقتصادية الصينية في المنطقة ، ويأتي في مقدمة هذه المصالح ايجاد منافذ لاقتصادها العالمي وتوفير مصادر الطاقة ،وربط منطقة الخليج العربي ضمن استراتيجية الصين الكبرى المعروفة بمبادرة " الطريق والحزام . "
٢. تهدف الصين إلى تحقيق هدف استراتيجي كبير يتمثل في زيادة دورها ومكانتها العالمية ، وبناء عالم متعدد الأقطاب ينهي الهيمنة الأمريكية على العالم ، ولتحقيق ذلك تعمل للصين على يكون لها دور فاعل في المنطقة الجيوسياسية و الحيوية الأهم في العالم المتمثلة بمنطقة الخليج العربي كجزء رئيسي في مسار تحقيق هذا الهدف الاستراتيجي .
٣. تهتم الصين بمنطقة الخليج العربي حيث تستورد ما يقارب ٦٠ بالمائة من إمدادات الطاقة منها لذلك فهي تسعى لتعزيز الأمن والاستقرار في المنطقة وابعاد التهديدات الأمنية عن شبكات النفط والغاز الطبيعي ودون تهديد تجارتهما .

٤. في اطار الدور الصيني المتزايد في المنطقة تطورت العلاقات الصينية – الخليجية في كافة المجالات السياسية و الاقتصادية والعسكرية ومن أبرز مؤشرات تطور علاقات الجانبين استحداث أطر لإدارة العلاقات السياسية والاستراتيجية بين الجانبين، كجلسات الحوار الاستراتيجي بين دول مجلس التعاون الخليجي والصين، وتعزيز التبادل التجاري والاستثماري بين الجانبين ، وربط دول منطقة الخليج بمشروع " الطريق والحزام " الصينية، وتحول الصين إلى الشريك التجاري الأول لدول الخليج العربي ، فضلاً عن زيادة التعاون الأمني والعسكري بين الصين وبعض دول الخليج العربي.

٥. يواجه الدور الصيني في منطقة الخليج العربي عدداً من التحديات أهمها ، الضغوط الأمريكية على دول الخليج العربي فيما يخص حدود علاقاتها مع الصين ، و من المرجح أن تبذل واشنطن قصارى جهدها لتطويق النفوذ الصيني في منطقة الخليج العربي ، للحيلولة دون أن تتحدى مكانتها ونفوذها في منطقة الخليج العربي. فضلاً عن الشكوك حول مدى قدرة الصين على ملئ الفراغ الأمني للولايات المتحدة في المنطقة ، و غياب استراتيجية خليجية موحدة اتجاه العلاقات مع الصين.

٦. من المرجح أن ينمو الدور الصيني في منطقة الخليج العربي ويتطور مستقبلاً ، لا سيما في ظل النجاح الصيني اللافت في تطبيع العلاقات السعودية– الإيرانية ، ويبدو أن الصين لن توقف نمو علاقاتها وشركاتها مع دول الخليج العربي وستعمل على استكمال مشاريعها العملاقة التي تربط اقتصادات دولهِ باقتصاد بكين المتنامي بصورةٍ كبيرة بما يعزز من دورها ومكانتها العالمية.

المصادر باللغة العربية :-

١. ابو ختلة ، صلاح .٢٠٢٣. السياسة الخارجية الصينية تجاه دول مجلس التعاون الخليجي "مبادرة الحزام والطريق" . مجلة العلوم الانسانية والطبيعية . العدد. المجلد ٤ .العدد٨ .

٢. أبو رزق ، محمد ، الصين والكويت.. علاقات سياسية واقتصادية مميزة وسعي لتطويرها . https://alkhaleejonline.net/

٣. آل علي،عبدالله.٢٠٢٢. "شراكة استراتيجية بين دول الخليج والصين. https://www.alkhalee "

٤. امين، سارة .٢٠٢٣. هل يتزايد الدور السياسي الصيني في الشرق الأوسط؟ . مركز رع للدراسات الاستراتيجية . القاهرة.

٥. بن هويدن، محمد.٢٠١٨. والخليج العربيhttps://www.nationshield.ae/index.php

٦. حشوف ، ياسين .٢٠١٨. منطقة الخليج العربي: المكانة والبعد الجيواستراتيجي "دراسة في المؤثرات الاستراتيجية لنظام الإقليمي الخليجي ". مجلة دفاتر السياسية و القانون . العدد١٩ .

٧. حلمي، رجب يحيي .١٩٨٣. مجلس التعاون لدول الخليج العربي – رؤية مستقبلية. ط١ .مكتبة دار العروبة للنشر والتوزيع .الكويت.
٨. حمزاوي ، عمر.٢٠٢٣. أولويات الصين الخارجية... الاقتصادي يسبق السياسي. https://www.alquds.co.uk/
٩. الخليج أون لاين ، إنفوجرافيك.٢٠٢٣. ما حجم العلاقات التجارية بين الصين ودول الخليج؟ . ٢٠٢٣/٨/٥.على الرابط: https://alkhaleejonline.net/ (تاريخ الزيارة ٤-٥-٢٠٢٤).
١٠. رؤف ، هدى.٢٠٢٢. العلاقات الصينية-الخليجية: الدوافع والتحديات. https://www.independentarabia.com/
١١. السلمي، محمد صقر .٢٠٢١. لتنافُس الأمريكي-الصيني وانعكاساته على منطقة الشرق الأوسط . المعهد الدولي للدراسات الإيرانية.
١٢. الشعيلي، محمد.٢٠١٥. تاريخيات .. أهمية الخليج العربي وأحواله المحلية https://alwatan.om/
١٣. الشهابي ، نوافل.٢٠٢١. سباق التقارب الخليجي مع الصين: مسار السياسة الخارجية الصينية في الخليج . https://manshoor.com/politics (تاريخ الزيارة ٢٠٢٢/٥/١٦).
١٤. الصوافي، محمد .٢٠٢٣. دوافع وتأثيرات التقارب بين الصين ودول الخليج . مركز تريندز للبحوث والاستشارات . أبو ظبي.
١٥. عبد الغفار ، عادل .٢٠٢٢. مسار العلاقات الصينية ومجلس التعاون الخليجي: بين الماضي والحاضر والمستقبل على الرابط: https://mecouncil.org/publication (تاريخ الزيارة ٢٠٢٢/٧/٢٠).
١٦. عدنان، عماد .٢٠٢٣. سياسة الصين تجاه الشرق الأوسط.. دوافع التغيير ومحركاته . https://www.noonpost.com/
١٧. فرحات، محمد . العلاقات الصينية-الخليجية: من الاقتصاد إلى الأمن . مركز تريندز للبحوث والاستشارات.
١٨. القاسمي، جاسم محمد .٢٠٠٠. التكامل الاقتصادي بين دول مجلس التعاون الخليجي انجازاته و تحدياته، القاهرة . مؤسسة شباب الجامعة.
١٩. مالكي ،محمد .٢٠٢٢. الخليج العربي في الجيواستراتيجية الجديدة . https://arabi21.com/story/14

٢٠.مركز المستقبل للدراسات الاستراتيجية .٢٠١٨. كيف تفكر الصين في علاقاتها مع دول الخليج العربية. https://futureuae.com/ar

٢١.مركز تريندز للبحوث والاستشارات ،٢٠٢٤، تقرير: التحديث الصيني وتنمية العلاقات الصينية الإماراتية.

٢٢.مركز ستراتيجكس للأبحاث ،٢٠٢٣، العلاقات السعودية الصينية من منظور الاقتصاد السياسي وجيوبولتيك الطاقة، https://apa-inter.com/static/media/uploads

٢٣.موجيلينكي ، روبرت.٢٠٢٣. العلاقات الصينية-الخليجية: مزيد من التدابير الصعبة بعد العرض الناجح . معهد دول الخليج العربية في واشنطن.

٢٤.موقع التقرير العربي ، ٢٠٢٣، العلاقات الاقتصادية الصينية الخليجية تطور ونمو ومستقبل واعد ، https://arabreport.net/

٢٥.نوفل ، ميشال .٢٠٢٣. الصين في الخليج: شراكة شاملة مع العرب . مجلة الدراسات الفلسطينية . العدد ١٣٤ .

٢٦.نوفل ،سيد. ١٩٦١. لأوضاع السياسية لإمارات الخليج العربي وجنوب الجزيرة. ط٢. مطبعة المعرفة .القاهرة.

٢٧.هاشم ، فراس عباس .٢٠١٨. الجغرافيا الشائكة : دول مجلس التعاون الخليجي بين معادلة التهديدات الأمنية المتعاظمة والأمن القومي . مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع .عمان .

٢٨.وحدة الرصد والتحليل في المركز الفكر الاستراتيجي للدراسات .٢٠٢٢. توجه نحو الصين في العلاقات الخليجية .. الأبعاد والمحددات.

المصادر باللغة الانكليزية:

1. Abu Khatla, Salah. 2023. Chinese foreign policy towards the Gulf Cooperation Council countries, the “Belt and Road Initiative”. Journal of Human and Natural Sciences. the number. Volume 4. Issue 8.

2. Adnan, Imad. 2023. China's policy towards the Middle East... motives and drivers of change. https://www.noonpost.com/
3. Al Ali, Abdullah. 2022. "A strategic partnership between the Gulf states and China" https://www.alkhalee.
4. Al-Qasimi, Jassim Muhammad. 2000. Economic integration between the Gulf Cooperation Council countries, its achievements and challenges, Cairo. University Youth Foundation.
5. Al-Salami, Muhammad Saqr. 2021. The American-Chinese competition and its repercussions on the Middle East. International Institute for Iranian Studies.
6. Al-Sawafi, Muhammad. 2023. Motives and effects of rapprochement between China and the Gulf states. Trends Center for Research and Consulting. Abu Dhabi .
7. Al-Shehabi, Nawafel. 2021. The Gulf rapprochement race with China: The path of Chinese foreign policy in the Gulf. https://manshoor.com/politics (date of visit 4-5-2024).
8. Al-Shuaili, Muhammad. 2015. Historical...the importance of the Arabian Gulf and its local conditions https://alwatan.om/ (date of visit 24-7-2024).
9. Amin, Sarah. 2023. Is China's political role increasing in the Middle East? . Ra Center for Strategic Studies. Cairo .
10. Ben Howeiden, Muhammad. 2018. China and the Arabian Gulf https://www.nationshield.ae/index.php (date of visit 4-7-2024).
11. Hashhouf, Yassin. 2018. The Arabian Gulf Region: Status and Geostrategic Dimension "A Study of the Strategic Influences of the Gulf Regional System." Journal of Political and Law Notebooks. Issue 19.
12. Helmy, Rajab Yahya. 1983. The Cooperation Council for the Arab Gulf States - a future vision. 1st edition. Dar Al Orouba Publishing and Distribution Library. Kuwait.
13. Hamzawi, Omar. 2023. China's foreign priorities...economic precedes political. https://www.alquds.co.uk/
14. Rauf, Hoda. 2022. Chinese-Gulf relations: motives and challenges. https://www.independentarabia.com /(date of visit 2-8-2024).
15. Farhat, Muhammad. Chinese-Gulf relations: from economy to security. Trends Center for Research and Consulting.
16. Maleki, Muhammad. 2022. The Arabian Gulf in the new geostrategy. https://arabi21.com/story/14 /(date of visit 16-9-2024).
17. Future Center for Strategic Studies. 2018. How does China think about its relations with the Arab Gulf states? https://futureuae.com/ar
18. Mogilinki, Robert. 2023. China-Gulf relations: More difficult measures after the successful offer. Arab Gulf States Institute in Washington.

19. Nofal, Michel. 2023. China in the Gulf: A comprehensive partnership with the Arabs. Journal of Palestinian Studies. Issue 134.
20. Nofal, Sayed. 1961. The political situation in the emirates of the Arabian Gulf and the south of the island. 2nd ed. Knowledge Press, Cairo.
21. Hashem, Firas Abbas. 2018. Thorny geography: Gulf Cooperation Council countries between the equation of growing security threats and national security. Al-Warraq Publishing and Distribution Foundation, Amman.
22. Monitoring and Analysis Unit at the Strategic Thought Center for Studies. 2022. Orientation towards China in Gulf relations... Dimensions and determinants.
23. Abdel Ghaffar, Adel. 2022. The course of Chinese relations and the Gulf Cooperation Council: between the past, the present and the future at the link: https://mecouncil.org/publication (date of visit 7/20/2022).
24. Al Khaleej Online, Infographic.2023. What is the size of trade relations between China and the Gulf countries? . 5/8/2023. At the link: https://alkhaleejonline.net/ (date of visit 4-5-2024).